

لتلميذ أن يروى عن أحد شيوخه كتاباً من الكتب القديمة، واشتروا في كل تلميذ يروى كتاباً أن يكون شيخه قد أذن له بذلك لا إذناً شفويّاً، بل إذناً مكتوباً يكتبه الشيخ له على نسخته المخطوطة، وسمّوا ذلك إجازة، ونجدها مسجلة على كثير من مخطوطات العصر، إذ يكتب الشيخ مثلاً: أجزت فلاناً برواية هذا الكتاب عنى.

ويرونا أنهم نفذوا في أثناء ذلك إلى وضع المنهج القويم لإخراج نسخة وثيقة من كتاب تعددت أصوله وطرق رواياته، وخير ما يصور ذلك إخراج اليوناني الحافظ الدمشقي المشهور لصحيح البخارى، فقد رأى أن يحكم إخراجة في أدق صورة ممكنة، حتى يزداد الناس انتفاعاً بأحاديثه النبوية، فجمع في يده وتحت بصره أشهر الأصول المعروفة منه لعصره ملاحظاً ما بين روايات الأحاديث فيها من فروق وخلافات، وأخذ يخرج من تلك الروايات والأصول نسخة علمية وثيقة، مثبتاً فيها كل وجه من وجوه الخلاف مع نسبه إلى راويه والأصل الذى ورد فيه، وصنع ذلك في واحد وسبعين مجلساً حضرها جماعة من العلماء، وكل منهم كان ينظر أثناء نهوضه بصنيعة في نسخة معتمدة من الصحيح، لغرض المراجعة والمقابلة، وابن مالك العالم النحوى المعروف يسمع له كما يسمعون، ويوضح ويصحح - بطلب اليوناني - بعض مشكلات الألفاظ والتراكيب. وهى صورة تبلغ الذروة في التحقيق العلمى للتراث العربى وإحياء نصوصه ومصادره على خير وجه ممكن.

وواضح من هذا العمل لليوناني أنهم لم يكتفوا في إحياء التراث العلمى بالحفاظ على نصوصه وأدائها أداءً دقيقاً، بل امتدّ طموحهم إلى تحقيق هذه النصوص والمقارنة العلمية المتصلة بين الأصول والروايات والنسخ التى تشمل عليها مقارنة تنتهى بالمحقق لنص من النصوص إلى استخلاص نسخة وثيقة منه، بعد طول الفحص والتثبت والتوقف في مواضع التوقف والصدور عن يقين. وامتد طموحهم ثانية إلى أن يحسنوا فهم هذه النصوص وتحليلها وتأويلها، وحينئذ برزت عندهم فكرة شرح المصادر الأساسية في كل فرع من فروع العلم، وكادوا